DERASAT 25-5-2013 5/25/13 11:04 PM Page 1

خادم الحرمين الشريفين خلال استقباله الأمير محمد بن نايف.

ولي العهد السعودي الراحل الأمير نايف بن عبدالعزيز مع نجله الأمير محمد بن نايف.

برنامج المناصحة السعودي بعد عشر سنوات على تفجيرات الرياض.. نظرة تقييمية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

يشهد مايو الجاري ذكرى مضي ١٠ سنوات على «تفجيرات الرياض» التي استهدفت ٣ مجمعات سكنية كبرى أهمها «مجمع الحمراء»، والتي أعقبها تدشين القيادة السياسية والأمنية بالمملكة العربية السعودية استراتيجية «لينة» بعيدًا عن الحلول التقليدية «الخشنة» التي دائمًا ما اتبعت كأساس للتعامل مع ظاهرة الإرهاب سواء على المستويات الداخلية أو الإقليمية أو الدولية كخيار استراتيجي للمملكة في التعامل مع هذه الظاهرة، تمحورت حول فكرة «المناصحة» والتي لاقت قبولاً وإعجابًا محليًا وإقليميًا وحتى دوليًا، وخاصة من الدول التي تعاني من داء الإرهاب.

بداية، دشن وزير الداخلية الراحل الأمير «نايف بن عبدالعزيز» بمساعدة نجله وزير الداخلية الحالي الأمير «محمد بن نايف» استراتيجية «المناصحة» في عام ٢٠٠٤ لتكون آلية للتعامل مع ملف ظل حبيسًا في الإطار الأمني بالأساس وهو ملف التطرف والإرهاب بعد أن اقتنعا أن الإرهاب فكر تحول إلى فعل، وبحثًا عن الجذر لا الفرع. كانت مواجهة المملكة للإرهاب مواجهة فكرية تقوم على المناصحة والإقناع للمتطرفين والمغرر بهم بهدف تصحيح الأفكار والمفاهيم الملتبسة حول قضايا إسلامية شديدة التعقيد مثل: الجهاد، تغيير المنكر باليد، الحاكمية، العذر بالجهل، تكفير المعين، الخروج على الحكام المعطلين لأحكام الشريعة، التعامل مع غير المسلم، الولاء والبراء، وغير ذلك من ركائز الفكر «الجهادي» و«القاعدي» المعاصر والتي دفعت بمعتنقيها . وفقًا للتفسير المتطرف . إلى الخروج على حكوماتهم وحملهم السلاح في وجهها طلبًا لعزلها بالقوة المسلحة وإقامة الدولة الإسلامية.

وتكتسب تلك الاستراتيجية الفريدة التي انطلقت كبذرة سقيت ورعيت حتى أثمرت فكان مركز الأمير «محمد بن نايف» للمناصحة والرعاية ٢٠٠٤، والذي يعد علامة فارقة على مستوى العالم في مواجهة ومناصحة المغرر بهم ودمجهم في المجتمع يمكن الاستفادة منها الآن في دول عديدة تشهد أحداثًا مماثلة كتلك التي شهدتها السعودية قبيل استراتيجيتها تلك.. تكتسب أهميتها داخليًا وإقليميًا وعالميًا من عدة جوانب:

(أولها) اعتمادها على برنامج مؤسساتي «منظم» يتكون من أربع لجان مختلفة ما بين علمية ونفسية واجتماعية وإعلامية بجانب لجنة أخرى أمنية، متخذة أسلوب اللقاءات المباشرة بين أعضاء اللجنة من جميع التخصصات والموقوفين سواء بطريقة فردية أو جماعية، للتعرف على أفكارهم ودوافعهم لاعتناقها، والوقوف على أوضاعهم النفسية والاجتماعية، لمحاولة تصويب تلك الأفكار، وإعادة تأهيلهم للاندماج في المجتمع.

(ثانيها) عدم وقوفها عند هذا الحد بل امتد مجالها ليشمل تصحيح الأفكار المشوشة لدى قطاعات أخرى سعودية من غير الموقوفين في قضايا الإرهاب من أمثلة أئمة وخطباء المساجد والشباب، عبر ندوات ولقاءات تعقدها الدولة خصيصًا لهذا الغرض من ناحية ثانية.

(ثالثها) تخطيها حاجز البعد «العلاجي» للموقوفين والمحتجزين في قضايا الإرهاب إلى بعد آخر «وقائي» يشمل الفئات المحتملة لأن تكون هدفًا للاستقطاب الإرهابي أو باعثًا عليه - سواء بقصد أو من غير قصد - من الشباب وصغار الأئمة والخطباء والوعاظ وغيرهم، ومن ثم فمدى المناصحات يمتد إلى مراحل لاحقة فلا يشكل بعدها الأول . العلاجي . إلا بداية لسلسلة طويلة من الإجراءات والتدابير التي تهيئ الموقوفين لعود حميد إلى مجتمعهم، حيث يوجد في إطار استراتيجية المناصحة عشرة برامج فرعية متنوعة (شرعية، اجتماعية، ثقافية، نفسية، رياضية، طبية، أمنية، إبداعية، تدريبية، إنسانية) يستفيد منها من قرر إطلاق سراحه أو انتهت محكوميته تهيئة للانخراط في المجتمع، وضمانًا لتحقيق البعد الوقائي للاستراتيجية بغلق الباب أمام كل ما من شأنه أن يفتح المجال لحدوث انتكاسة أو إصابة جديدة بالفكر المتطرف.

وزير الداخلية الراحل الأمير «نايف بن عبدالعزيز» كان مقتنعًا بأن الإرهاب فكر تحول إلى فعل ومن هنا جاءت فكرة برنامج «المناصحة» أو المواجهة الفكرية للإرهاب

(رابعها) موازنتها بين منطق الالتزام ومنطق القانون، حيث استطاعت أن توفق بين المعادلة حين تكون فكرية، وحين تكون أمنية بشكل مرن، فعمل المركز يتسم بالمرونة مثل المراكز العالمية المتطورة المتخصصة بالتأهيل (رغم اختلاف مسارها وأهدافها والغاية من إنشائها)، فبإمكان الموقوف على سبيل المثال خلال فترة تأهيله بالمركز إكمال دراسته ولقاء أسرته، إضافة إلى تنظيم برامج رياضية وترفيهية وثقافية، وتنظيم زيارات ميدانية للعمرة والحج بغية دمج الموقوفين بالمجتمع بصورة تدريجية، أيضًا التطبيق العملي لتجربة المناصحة أثبت نجاحها، حيث إن مفعولها الإيجابي أكبر من تأثير السجن، وخاصة فيما يتصل بدمج الموقوفين بالمجتمع.

بفضل نجاحها في برنامج المناصحة أصبحت السعودية في موقع المُلهم عالميًا في استخدم البعد اللا أمني في معالجة ظاهرة التطرف والإرهاب

هذه الاستراتيجية، التي ارتكزت على تفعيل البعد اللا أمني في التعامل مع الظاهرة الإرهابية وقف وراء بزوغها إلى حيز النور آنذاك عدة أسباب، فداخليًا، شهدت المملكة أحداثًا ضاغطة دفعت القيادة السياسية نحو التحرك بعيدًا . ولو بدرجات متفاوتة . عن الحلول الأمنية التقليدية، وإقليميًا، شهدت الدول العربية آنذاك صعود حركات اجتماعية من خارج الأطر الحزبية التقليدية نتيجة فشلها وابتعادها عن الجماهير كحركة «كفاية» في مصر و«خلاص» في ليبيا، وصعود دور الإسلاميين في الحياة السياسية في مصر والأردن والكويت والمغرب رغم الممارسات الأمنية التقليدية التي اتخذتها الحكومات للحد من نفوذ تلك الحركات وإبعادها عن ساحات العمل العام، وعالميًا، يمكن رصد ذلك في ثلاثة أسباب رئيسية:

١. مثلت هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على الولايات المتحدة، والتي اتهم بتنفيذها ١٩ شخصًا معظمهم من السعودية إلى تيقن الأجهزة الأمنية في المملكة من ضرورة تغيير السياسة الأمنية الداخلية في التعامل مع الإرهاب، والذي اكتسب بعد هذا الحادث بعدًا عالميًا، وهو ما حدا بتلك الأجهزة إلى البحث عن تفعيل البعد اللا أمني لتحقيق الأمن والوصول إليه.

٢. جاء إعلان الولايات المتحدة الحرب على الإرهاب أينما وجد في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر بمثابة جرس الإنذار للدول العربية، وعلى رأسها السعودية، من أن يكون هذا الإعلان إيذانًا بعهد جديد من التدخل في الشؤون الداخلية لها، وبالتالي كان لا بد من الإسراع في تبني ما هو غير تقليدي في التعامل مع الظاهرة الإرهابية.

٣. مثلت مبادرة الشرق الأوسط الكبير التي أطلقها وزير الخارجية الأمريكي آنذاك «كولن باول» في عام ٢٠٠٤ تحديًا آخر أمام الدول العربية، كونها مثلت تدخلاً مباشرًا في صلب الداخل العربي، بدعوى الإصلاح ونشر الديمقراطية والحريات العامة وإعلاء ثقافة حقوق الإنسان.

وانطلاقًا من ذلك رأت الدول العربية ضرورة تحصين الداخل من خلال حل معضلته الأساسية المتمثلة في الإرهاب بتبني وسائل وآليات غير تقليدية للحد منه وعلاج تلك الظاهرة حتى لا تصبح تلك الدول مطمعًا لواشنطن أو مختبرًا تمارس فيه الإدارة الأمريكية تجاربها العلاجية الفاشلة.

وبعد رصد واستعراض وتحليل الاستراتيجية السعودية في السابق حتى يمكن الاستفادة منها في الدول التي تعاني من أوضاع أشبه بتلك التي عانت منها السعودية.. يتبادر إلى الذهن التساؤل التالي: هل نجحت الاستراتيجية في تحقيق أهدافها بعد مرور عشر سنوات على تدشينها؟ وما درجة هذا النجاح مقارنة بالاستراتيجيات التي ترتكز على البعد الأمني في معالجة الظاهرة الإرهابية كالاستراتيجية الأمريكية مثلاً؟

الإجابة: نعم وبدرجة عالية، فانطلاقًا من النظرية المعاصرة والتي ترى أن الحكم على الاستراتيجيات الناجعة من عدمه لا يتم على أساس قوة تنظيماتها وآلياتها وكوادرها فقط، بل على أساس ما تحقق من أهدافها ومخططاتها عمليًا (في تلك الحالة الهدف تقليص وتحجيم معدلات العنف)، وردود الأفعال العالمية حولها، ومدى تطبيقها في دول أخرى، وعمرها الزمني، فإنه يمكن القول إن الاستراتيجية السعودية انطلاقًا من اعتمادها على البعد اللا أمني في التعامل مع الظاهرة الإرهابية بعد مضي عقد على تفجيرات الرياض قد حققت نجاحات ملموسة، وهو ما يتضح على النحو التالي:

١. تراجع معدلات العنف عمليًا، حيث تراجعت معدلات العنف بدرجة كبيرة خلال السنوات الماضية، وبالتحديد منذ إقرار المملكة لاستراتيجية المناصحة في عام ٢٠٠٤؛ حيث لم تحدث أي عمليات كبرى داخل البلاد وتم إحباط معظمها بالأساس، وكان أخطرها الهجومان الفاشلان (الأول) الذي استهدف أكبر مصافي النفط السعودية في أبقيق عام ٢٠٠٦، و(الثاني) الذي استهدف وزير الداخلية الحالي . مساعد وزير الداخلية آنذاك . «الأمير محمد بن نايف» مطلع سبتمبر عام ٢٠٠٩.

٢. ظاهرة التأثير والتأثر: احتفظت السعودية بموقع الملهم والمرجع لجميع التيارات الإسلامية على المستويين الإقليمي والدولي لعقود خلت من الزمن، حيث ظلت المملكة بمثابة النموذج المؤطر لكل الجماعات ذات المرجعية الإسلامية في العالم، ومن ثم فقد مثلت تجربة المناصحات بداية تحولات عدة شهدتها العديد من التجارب الأخرى ذات الشبه داخليًا وخارجيًا في الكثير من البلدان العربية وغيرها، بما يعرف بظاهرة أثر الانتشار

على المستوى الداخلي: انعكس تأثيرها إيجابًا على أفكار الكثير من أصحاب التوجهات المتشددة من العلماء السعوديين البارزين، ناهيك عن ارتفاع نسبة التائبين مقابل غير التائبين أو العائدين إلى فئاتهم من جديد، حيث صرح اللواء «سعيد البيشي» مدير مركز المناصحة والرعاية خلال عام ٢٠١٢ بأن المركز خرّج ٢٣٣٦ مستفيدًا منذ إنشائه ٢٠٠٤ حتى الآن، لافتًا إلى أن المنتكسين يشكلون ما نسبته ١٠٪ من المستفيدين من المركز بعد خروجهم، وهو ما يعني أن نسبة النجاح وصلت إلى ٩٠٪، كما أوضح المتحدث الرسمي لوزارة الداخلية السعودية اللواء «منصور التركي» في ٢٠١٢/١٢/٢٤ أنه تم الإفراج عن ٢٠٨٦ مستفيدًا من مجمل ٣٢٠٠ من معتنقي «الفكر التكفيري»، بعد ظهور المؤشرات الإيجابية الدالة على استفادتهم من البرامج والدورات والندوات الشرعية والأمنية والاجتماعية والنفسية والرياضية والفنية التي خضعوا لها خلال الفترة الزمنية التي قضوها بالمركز.

وما زالت هذه الجهود تؤتي ثمارها من خلال استجابة بعض المغرر بهم بتلك التيارات للرجوع إلى الصواب والمسارعة في تسليم أنفسهم، كما كان النجاح حليفها في إعادة تأهيل العائدين من معتقل جوانتانامو والأرقام تدل على ذلك، فقد دخل إلى المركز (١١٧) من العائدين من المعتقل استطاع مركز الأمير «محمد بن نايف للمناصحة والرعاية» إعادة دمجهم في الحياة المدنية، ولم يرتد منهم سوى (١١) ٥ منهم اعتقلوا و٥ لا يزالون ملاحقين بينما سلم واحد منهم نفسه طوعًا بعدما التحق بتنظيم «القاعدة» في اليمن، وهو ما يعد مؤشرًا على فعالية برامج المناصحة والرعاية في السعودية ووجوب استمرارها والاستفادة منها عالميًا.

ولم تتوقف ما قدمته المملكة داخليًا في سبيل مواجهتها للإرهاب عند هذا الحد، بل وضعت ميزانية للمناصحة تقدر بخمسين مليون دولار، ورغم أن المملكة تكبدت خسائر اقتصادية كبيرة جراء العمليات الإرهابية، فإنها لم تغير في معاملتها للمتطرفين، فقد أثبتت الأرقام ذلك وفق حديث اللواء «سعيد البيشي»، حيث بيّن أن الخسائر التي طالت الاستثمارات الداخلية والخارجية للسعودية من جراء الإرهاب يمكن تقديرها خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠٠٨ بما يقارب ٣٠ مليار ريال سعودي.

أما على المستوى الخارجي: فقد بدأت الدول العربية والإقليمية في تدشين برامج مصالحة وطنية على غرار التجربة السعودية، وخاصة الدول التي عانت من ظاهرة الإرهاب مثل الجزائر التي دشنت برنامجًا سلميًا للوئام أو الوفاق الوطني يهدف إلى حث المسلحين الإسلاميين على نبذ العنف والانخراط في المجتمع بشكل سلمي، واليمن وموريتانيا وليبيا، والمغرب التي أعلنت في ٢٠١٢/١٢/٢٨ أنها تدرس رسميًا تطبيق نموذج المناصحة، كما حرص العديد من وزراء الداخلية العرب على تلقي مطبوعات وبرامج استراتيجية المناصحات بقبول حسن، كما أعلنت كل من الكويت في ٢٠٠٩/٢/٢٨ وتركيا في ٢٠٠٩/٥/٣١ أنهما يعتزمان تنفيذ برنامج خاص للرعاية والتأهيل على غرار برنامج «المناصحة»، للمتضررين من مواطنيها من ظاهرة الإرهاب والتطرف والعائدين من المعتقلات.

وقد انتقل أثر الانتشار إلى مستوى أبعد من محيطه الداخلي والإقليمي ليمتد إلى محيط أوسع وأرحب ألا وهو المحيط العالمي؛ حيث أشاد الكونجرس الأمريكي في أبريل ٢٠٠٧ بالاستراتيجية السعودية، مؤكدًا دعمه لكل الجهود التي من شأنها أن تتعامل فكريًا مع الظاهرة الإرهابية وصولاً إلى وضع آليات لمعالجتها، كما طلبت الأمم المتحدة في أغسطس ٢٠٠٧ الاطلاع على تفاصيل المقاربات الفكرية لتجربة المناصحات للاستفادة منها في جمع نماذج يمكن تبادلها على المستوى الدولي بهدف مساعدة الدول على تطوير برامجها لمواجهة التطرف، وقد أعلنت بريطانيا في ديسمبر ٢٠٠٧ وفبراير ٢٠٠٩ رغبتها في الاستفادة من خبرات لجنة المناصحة بالمملكة في التعامل مع أصحاب الأفكار المتشددة من مسلمي بريطانيا.

ويزيد من نجاحات وحجم انتشار استراتيجية المناصحة عالميًا تأكيد وزير العدل الأمريكي «إيريك هولدر» في ٢٠١٣/٣/١١ لنظيره السعودي الدكتور «محمد العيسى» استفادة بلاده من برنامج «المناصحة» في مواجهة التطرف والإرهاب، وترحيب وزير الخارجية الأمريكي . أيضًا . «جون كيري» يوم ٢٠١٣/٤/١٨ بالتجربة والدور السعودي في مكافحة الإرهاب داخليًا وعالميًا، وطلبت ١١ دولة هي: الولايات المتحدة الأمريكية، الجزائر، طاجيكستان، كازاخستان، سنغافورة، أندونيسيا، ماليزيا، العراق، الأردن، اليمن، مصر يوم ٢٠١٢/١٢/٢٤ الاطلاع على التجربة السعودية لتطبيقها والاستفادة منها في الحد من الظاهرة الإرهابية.

من برنامج المناصحة خلال إحدى الندوات التوعوية.

ولا يبقى هنا سوى الإشارة إلى أن تلك النتائج لا يمكن الإقرار بأنها جميعًا نتجت عن استراتيجية المناصحات فقط، نظرًا إلى تعقد ظاهرة الإرهاب وتشابكها باعتبارها خليطًا متداخلاً ومتشابكًا ومعقدًا من الأبعاد، يتداخل فيها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فضلاً عن الديني، مما يجعل من الادعاء بأن متغيرًا واحدًا قد أدى إلى هذه النتائج أمرًا غير علمي أو غير آمن.

بعد مضي عقد على تفجيرات الرياض حقق برنامج المناصحة نجاحات ملموسة تمثلت في تراجع معدلات العنف وتعدي نسبة نجاح المتخرجين منه حاجز الـ٩٠٪

ونستخلص مما سبق أن التجربة السعودية قد حصدت نجاحات عديدة وإشادات عالمية، ليس لما تقدمه من فعاليات فحسب، بل لما تقدمه من رؤية جديدة وواعية في مواجهة الأفكار بالأفكار، والمعرفة بالمعرفة يمكن الإستفادة منها خليجيًا وعربيًا وعالميًا بعيدًا عن الحلول الأمنية التقليدية التي اتبعتها . وما زالت . الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة، والتي تسفر عن ارتفاع نسبة الخسائر في الأرواح والممتلكات من ناحية وتشويه صورة الدولة المتدخلة لدرء العمليات الإرهابية من ناحية ثانية وتفشي الظاهرة الإرهابية وتمددها وانتشارها كرد فعل على الاعتداءات الغربية من ناحية ثالثة، ولنا في انتقال الجماعات الإرهابية والجهادية من أفغانستان إلى باقي دول العالم بمد أذرعها وأفرعها الإقليمية في الجزيرة العربية والمغرب العربي والشام والعراق حتى طالت كل أصقاع الأرض نتيجة الحلول الأمنية التقليدية مثلاً.

وأخيرًا إن ما حققته تجربة «المناصحة» يقودنا إلى ضرورة تطويرها باستمرار حتى يمكن الحفاظ على نجاحاتها، وهو ما يمكن عن طريق:

(أولاً) التوسع في قائمة المستهدفين بالخروج إلى الشباب في مختلف الأماكن العامة لتوسيع دائرة عمل لجنة المناصحة خارج نطاق السجون لتحصين ورعاية الشباب في الأماكن العامة، والأوساط الاجتماعية سواء في المدارس أو من خلال الصحف وأماكن تجمعاتهم في الاستراحات من خلال إيجاد خطة عمل لبرنامج متكامل، بعد أن أثبتت جميع الدراسات والأبحاث أن التحصين أفضل من العلاج وأن الوقاية هي الأصل والمكافحة هي الفرع فضلاً عن أن العمل الوقائي أقل كُلفة وأكثر نفعًا.

من المهم تطوير برامج المناصحة باستمرار حتى يمكن الحفاظ على نجاحاتها بالتوسع في قائمة المستهدفين منها وإحلال العنصر النسائي في لجنة المناصحة

(ثانيًا) إحلال العنصر النسائي في لجنة المناصحة للدور الكبير الذي من الممكن أن تقوم به المرأة بعد اطلاع لجنة المناصحة على حقيقة تبني عدد من النساء لهذا الفكر، وبالأخص من ذوي أقارب المعتقلين والمطلوبين، وقد ظهر اعتناق بعض النساء للفكر المتشدد من خلال مؤشرات عدة عبر ما يرددن من مطالب ما بين الأوساط النسائية، كالنصح بعدم الصلاة خلف بعض أئمة المساجد، وتكفيرهن لعلماء الدين وشخصيات مختلفة، إذاً فالأمر خطير ولا بد من تصد حاسم والعمل على إيجاد حلول جذرية، فالأم مدرسة كما قيل إذا استثمر دورها كان لجيل المستقبل حصانة فكرية وخلقية، لذا نتوقع من لجنة المناصحة والقائمين عليها العمل على تدريب وتأهيل نساء متخصصات في العلوم الشرعية لتفعيل مساعيها المتعلقة بزيارة النساء في منازلهن.